

الإدغام^(١)

- ٩٩١ - أَوَّلٌ مِثْلَيْنِ مُحَرِّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ لَا كِمِثْلِ صُفْفٍ^(٢)
 ٩٩٢ - وَذُلِّلَ وَكَلِّلَ وَلَبَّبَ وَلَا كَجُسَّسٍ وَلَا كَاخْصَصَ أَبِي^(٣)
 ٩٩٣ - وَلَا كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِّ وَنَحْوِهِ فَكَ بِنَقْلِ فَقَبْلٍ^(٤)

إذا تحرك المثلان^(٥) في كلمة أدغم أولُّهُمَا في ثانيهما، إن لم يَتَصَدَّرَا^(٦)، ولم يكن ما

(١) الإدغام - في اللغة -: الإدخال.

وهو: الإتيان بحرفين ساكنٍ فمتحرِّكٍ من مخرج واحدٍ بلا فصلٍ بينهما.
 ويسميه البصريون «الادغام» بإدغام الدال.

(٢) «أول» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أدغم» الآتي، وأول مضاف، و«مثلين» مضاف إليه «محركين» نعت لمثلين «في كلمة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال من مثلين لكونه قد تخصص بالوصف، وإما نعت ثان له «أدغم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أول مثلين محركين أدغم في أوزان مخصوصة لا كمثّل... إلخ «كمثّل» الكاف زائدة، ومثّل: معطوف على المحذوف الذي قدرناه، ويجوز أن تكون «لا» ناهية، فيكون المجزوم بها محذوفاً تقديره: لا تدغم، ويكون «مثّل» مفعولاً لذلك المحذوف، وهذا الثاني ضعيف؛ لأن حذف المجزوم بلا الناهية ضرورة، ومثّل مضاف، و«صف» مضاف إليه.

(٣) «وذلل» معطوف على «صف» في البيت السابق «وكلل، ولبب» معطوفان على صف أيضاً «ولا كجسس» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، كجسس: معطوف على كمثّل صف «ولا كاخصص أبي» مثله.

(٤) «ولا كهيلل» معطوف على ما قبله على نحو ما سبق «وشذ» فعل ماضٍ «في أَلِّ» جار ومجرور متعلق بشذ «ونحوه» معطوف على أَلِّ «فك» فاعل شذ «بنقل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لفك «فقبل» عاطفة، قبل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فك».

(٥) يتكلم هنا عن إدغام المتماثلين (في المخرج والصفة)، وهو من مسائل النحو وعلم التجويد.
 ومن مسائل علم التجويد فحسب إدغام المتجانسين (وهما المتحدان مخرجاً، المختلفان صفةً)، وإدغام المتقاربين (وهما المتقاربان مخرجاً وصفةً).

(٦) قبل هذا الشرط أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في اثنتين كان جائزاً بشرطين:

أن لا يكونا همزتين نحو «قَرَأَ آيَةً»، وأن لا يكون الحرف قبلهما ساكناً غير لين نحو «شهر رمضان».

فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين وأجازاه الفراء.

إذا تحرك المتماثلان وجب إدغام أولهما في ثانيهما:

إن لم يتصدرا كـ «دَدَن»	
ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «صفف»	
ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فُعَل «ذلل»	
ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فِعَل «لمم»	
ولم يكن ما هما فيه اسماً على وزن فَعَل «طلل»	
ولم يتصل أول المثليين بمدغم «جُسَس»	
ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة «اخصَصَ ابي» أصله «اخصَصُ أبي»	
ولم يكن ما هما فيه ملحقاً بغيره «هيلل»	

= فرح: إذا نبت الشعر في جبهته، وقولهم: صكك الفرس، من باب دخل: إذا اصطك عرقوباه، وقولهم: ضببت الأرض، من باب فرح: إذا كثر فيها الضب، وهو الحيوان المعروف، وقولهم: قطط الشعر، من باب فرح: إذا اشتدت جعودته، وقولهم: مششت الدابة، من باب فرح: إذا برز في ساقها أو ذراعها شيء دون صلابة العظم، وقولهم: عززت الناقة، من باب كرم: إذا ضاق مجرى لبنها. هذا، وقد قال قعنب ابن أم صاحب:

أني أجود لأقوام وإن ضننوا

فهذا شاذ قياساً واستعمالاً، أما شذوذه قياساً فظاهر، وأما شذوذه استعمالاً؛ فلأن «ضننوا» ليس أحد الألفاظ التي ذكرنا أنهم استعملوها في غير ضرورة مفكوة.

إذا اتصل بالفعل المُدْغَمُ عَيْنُهُ فِي لَامِهِ ضَمِيرٌ رَفِعٌ، سَكَنَ آخِرُهُ؛ فَيَجِبُ حِينَئِذٍ الْفَكُّ،
 نَحْوُ: حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، وَالْهِنْدَاتُ حَلَلْنَ؛ فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ جَازَ الْفَكُّ، نَحْوُ: لَمْ يَحْلُلْ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾
 [البقرة: ٢١٧] وَالْفَكُّ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَجَازَ الْإِدْغَامَ، نَحْوُ: «لَمْ يَحْلُلْ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ [الآية: ٤] فِي سُورَةِ الْحَشْرِ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٍ، وَالْمُرَادُ بِشِبْهِ الْجَزْمِ سَكُونُ
 الْآخِرِ فِي الْأَمْرِ، نَحْوُ: أَحْلُلْ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حُلْ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْأَمْرِ كَحَكْمِ الْمَضَارِعِ
 الْمَجْزُومِ ^(١).

٩٩٨ - وَفَكُّ أَفْعَلٍ فِي التَّعَجُّبِ التَّزِمِ وَالْتِزِمِ الْإِدْغَامِ أَيْضاً فِي هَلَمْ ^(٢)

ولما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان، نحو احْلُلْ وحُلْ، استثنى من ذلك شيئين:

= و«الجزم» مضاف إليه «تخير» مبتدأ مؤخر «قفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تخيير، والجملة في محل رفع نعت لتخيير.

(١) إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع؛ نحو «رُدُّوا»، أو ياء مخاطبة، نَحْوُ «رُدِّي» أو نون تأكيد؛ نحو «رُدُّنَّ» أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب؛ كذا قالوه!

وعلموه أن الفعل حينئذٍ مبنيٌّ على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

والتزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة، نحو «رُدَّها»، و«لم يَرُدَّها»، والتزموا ضمة قبل هاء غائبة؛ نحو «رُدَّه» ولم يَرُدَّه.

قالوا: لأن الهاء خفية؛ فلم يُعْتَدَ بوجودها، فكان الدال قد وليها الألف والواو؛ نحو «رُدَّا» و«رُدُّوا»، وحكى الكوفيون «رُدَّها» بالضم والكسر، و«رُدَّه» بالكسر والفتح، وذلك في المضموم الفاء.

نبه عليه المرادي: ١٦٤٨/٣ - ١٦٤٩ وذكر لغات.

(٢) «وفك» مبتدأ، وفك مضاف، و«أفعل» مضاف إليه «في التعجب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أفعل «التزم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فك الواقع مبتدأ، والجملة من التزم ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والتزم» فعل ماض مبني للمجهول «الإدغام» نائب فاعل لا لتزم «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «في هلم» جار ومجرور متعلق بالتزم.

أحدهما : أَفْعِلْ في التعجب ؛ فإنه يجب فكُّه ، نحو : أَحَبُّ بَزِيدٍ ، وَأَشَدُّ بِياضَ وجهه .
الثاني : هَلَمْ ؛ فإنهم التزموا إدغامه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

- ٩٩٩ - وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ^(١)
١٠٠٠ - أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خِصَاصَةٍ^{(٢)(٣)}
١٠٠١ - فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا^(٤)
١٠٠٢ - وَآلِهِ الْغُرَّ الْكِرَامِ الْبَرَرَةَ وَصَحْبِهِ الْمُنتَخِبِينَ الْخَيْرَةَ^{(٥)(٦)}

(١) «ما» اسم موصول : مبتدأ «بجمعه» الجار والمجرور متعلق بعنيت الآتي ، وجمع مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وجملة «عنيت» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة «قد كمل» من الفعل مع فاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الواقعة مبتدأ في محل رفع خبر المبتدأ «نظماً» حال من الهاء في «بجمعه» بتأويل المنظوم «على جل» جار ومجرور متعلق باشتمل ، وجل مضاف ، و«المهمات» مضاف إليه ، وجملة «اشتمل» من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله : «نظماً» .

(٢) «أحصى» فعل ماضٍ ، والفاعل ضمير مستتر فيه «من الكافية» جار ومجرور متعلق بأحصى «الخلاصة» مفعول به لأحصى «كما» الكاف جارة ، وما : مصدرية ، وجملة «اقتضى» صلة ما «غنى» مفعول به لاقتضى «بلا خصاصة» جار ومجرور متعلق بغنى ، أو بمحذوف صفة له .

(٣) الكافية ، واسمها «الكافية الشافية» منظومة في النحو لابن مالك رحمه الله تبلغ سبعة وخمسين وسبع مئة وألفين من الأبيات لخصها كما ذكر هنا في «الألفية» .

(٤) «فأحمد» الفاء للسببية ، أحمد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «مصلياً» حال من فاعل أحمد «على محمد» جار ومجرور متعلق بقوله : مصلياً «خير» نعت لمحمد ، وخير مضاف ، و«نبي» مضاف إليه ، وجملة «أرسلا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نبي في محل جر نعت لنبي .

(٥) «وآله» معطوف على محمد «الغر» نعت للآل «الكرام» البررة نعتان للآل أيضاً «وصحبه» معطوف على آله «المنتخبين» نعتان للصحب .

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه

(٦) هذا والله أعلى وأعلم .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبذا انتهى ما يُسر من فوائد على «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» رحمهما الله تعالى أثبتّها مُتَقَاةً من =

أماكنها، مُستخرجةً من معادنها، على سبيل إثراء هذا الشرح دونَ تقصُّ لِمَا جادت به أقلام النحاة من بيان وتبيين، وتفصيل وتوضيح؛ فذلك متعذُّرٌ؛ لأنه من الكمال بمكان، وما هو من البشر بإمكان! فكيف بالضعيف القاصر، والمتأخِّر العاجز كاتب هذه السطور؛ غفر الله له وللمسلمين بمنه وكرمه.

وصدق القائل:

إن تجد عيباً فُسِّدَ الخلا
جلَّ من لا عيبَ فيه وعلا
والآخر:

من ذا الذي ما ساءَ قَطُّ
محمَّدُ الهادي الذي
ولقد قلتُ:

تجاوزَ عن التَّقْصِيرِ يا قارئَ الشَّرْحِ
وَصَحَّحَ إِذَا أَبْصَرْتَ مِنِّي غِلْطَةً
وَأزجِ لي التعليمَ بالسَّرِّ مُشْفِقاً
ولا تَغْمَ عن حُسْنِ الصَّوَابِ أَتَيْتُهُ
فَمَنْ ذا الذي حازَ الكَمَالَ وَعِصْمَةَ
عليه صلاةُ الله ما أَقْبَلَ الْمَسَا

وَجُدْ لِي إِن أَخْطَأْتُ بِالْعَفْوِ وَالصَّفْحِ
وَأَسْدِ لِي الْمَعْرُوفَ - بُورِكَتْ - بِالنُّصْحِ
ولا تَكُ ذا وَغَرٍ يُبَادِرُ بِالْفَضْحِ
وَتُشْغَلَ بِالخَطْءِ الْمُجَلَّلِ بِالقُبْحِ
سوى المصطفى المختارِ ذِي الخُلُقِ السَّمْحِ
وأظْلَمَ لَيْلاً، ثُمَّ أَتْبَعَ بِالصُّبْحِ